خصائص الأزمة الجديدة بين تل أبيب وواشنطن

■ حميدي العبدالله

بات واضحاً أنّ ثمة أزمة سياسية قوية تعصف بالعلاقات الأميركية – «الإسرائيلية». وجود هذه الأزمة لم يعد موضع إنكار من أيّ طرف كان، ولكن طبيعة هذه الأزمة وما إذا كانت تشبه الأزمات السابقة التي مرّت بها العلاقات الأميركية – «الإسرائيلية» هي موضع الجدل هذه المرة. البعض يعتقد أنّ هذه الأزمة تشبه الكثير من الأزمات السابقة، بما في ذلك أزمة ضمانات القروض في عهد بوش الأب في مطلع عقد التسعينات التي نشبت بين واشنطن وتل أبيب.

لكن من الواضح، أنّ النظر في أسباب الأزمة الحالية يوضح أنها أزمة لها خصائص منفردة تميّزها عن الأزمات السابقة، وبالتالي لا بدّ من قراءة آفاق العلاقات الأميركية. «الإسرائيلية» في ضوء هذه الخصائص. مثلاً أزمة ضمان القروض كانت بمبادرة من إدارة بوش الأب للضغط على الحكومة «الإسرائيلية» لقبول المشاركة في مؤتمر مدريد، الذي حاولت واشنطن من خلاله استرضاء الرأي العام العربي وإرضاء الحكومات العربية التي وقفت إلى جانب الولايات المتحدة في حربها لإخراج القوات العراقية من الكويت. كما أنّ جميع الخلافات بين حكومات الكيان الصهيوني والإدارات الأميركية المتعاقبة، وقعت عندما كانت الولايات المتحدة لاعباً قوياً في المنطقة، وجيش «إسرائيل» قوة يصعب تحدّيها في المنطقة، وبالتالي كانت الخلافات بين الطرفين خلافات تكتيكية وليس لها جذور عميقة في بنية توازن القوى والمعادلات التي تحكم الصراع العربي– «الإسرائيلي».

الأزمة بين تل أبيب وواشنطن هذه المرة تأتي في ظلّ ظروف ومعادلات وتوازنات جديدة.

فالعدو «الإسرائيلي» لم يعد القوة القادرة على فرض مشيئته في المنطقة، ولم تعد الكلمة الأخيرة له في الصراع العربي– «الإسرائيلي» بعد فشل حروبه منذ عام 2006 وحتى الآن. كما أنّ قوة الولايات المتحدة ومستوى هيمنتها على المنطقة لم تعد كما كانت عليه في العقود الستة التي أعقبت إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية، وهذه هي المرة الأولى، التي تسعى فيها الولايات المتحدة إلى التفاهم مع خصومها في المنطقة على قاعدة تسويات لا تتجاهل مصالح هؤلاء الخصوم الحيوية. وإذا كان هناك من يشبّه إيران اليوم بمصر عبد الناصر في الخمسينات والستينات وتكيّف الولايات المتحدة مع الأمر الواقع الذي مثلته حركة التحرّر الوطني الناصرية، فإنّ قوة الولايات المتحدة اليوم وكذلك قوة «إسرائيل» العسكرية تختلف عما كانت عليه في عقدي الخمسينات والستينات، ذلك أنّ تل أبيب وواشنطن تواجهان معاً تحدّيات غير مسبوقة في هذه المنطقة، وهذه التحديات تشكل جوهر المعادلات والتوازنات الجديدة، وبالتالي تجعل من الصعب مقاربة الأزمة الحالية عبر معايير مستمدّة من ماضي علاقات البلدين، وموقعهما في المعادلة السائدة على مستوى المنطقة التي تحتضن الصراع العربي– «الإسرائيلي».

وأهمّ ما يميّز هذه الأزمة هو افتراق المصالح بين الولايات المتحدة و«إسرائيل»، على الأقلّ مع جناح من المؤسسة الصهيونية الحاكمة في فلسطين المحتلة. فمصلحة الولايات المتحدة تقوم بالتوصل إلى تسوية في الملف النووي الإيراني، في حين أنّ مصلحة نتنياهو، هو ومن معه، في توريط الولايات المتحدة في حرب ثالثة في المنطقة، أو على الأقلّ إبقاء الأزمة مفتوحة مع إيران مع ما يترتّب عليها من توسع للنفوذ الإيراني على حساب المصالح الأميركية.

وهذا العامل سيكون له في المستقبل تأثير كبير في تناسل وتصاعد الأزمات بين واشنطن وتل أبيب.

من سورية إلى اليمن تصعيد استعراضي سعودي تركي

مع شدّ الحبال الذي فرضته زيارة بنيامين نتنياهو إلى واشنطن، والآمال التي يعلقها التركي والسعودي مع «الإسرائيلي» على تغيير موقف واشنطن من المفاوضات مع إيران، يرمي كلّ من الأتراك والسعوديين بثقليهما، لمساندة نتنياهو عبر تقديم أوراق اعتماد تقول بأنهما يستطيعان فعل المزيد، وأنّ الحرب لم تنته، بينما فشل نتنياهو في قول ذلك بعدما ترتّب على غارة القنيطرة مفعول عكسي، فكانت عملية مزارع شبعا وتغيير قواعد الاشتباك سبباً كافياً لتقييد اليد «الإسرائيلية» عسكرياً ومخابراتياً في جبهتي لبنان وسورية، وما سيرتّبه ذلك من تداعيات وانهيارات، في أوضاع الحلفاء الذين اشتغلت «إسرائيل» زمناً على تحضيرهم كحزام أمن حدودي، تراه اليوم يتهاوى أمام أعينها وهي لا تستطيع تحريك ساكن.

في سورية يضع الجيش خطته للتقدّم جنوباً في منطقة الفراغ الاستراتيجي الناتجة من ميزان الردع وقواعد الاشتباك الجديدة بعد عملية مزارع شبعا، فالعجز «الإسرائيلي» عن نصرة «النصرة»، يفتح الباب للإمساك بالتلال والمواقع الاستراتيجية في مفاصل المنطقة الجنوبية، لإسقاط قيمتها العسكرية، من دون التورّط في معارك استنزاف وهمية لتنظيف كامل جيوب توزّع المسلحين، بل لفكفكة منظومة التواصل في ما بينهم التي تسمح لهم كما في السابق بالتصرف كجيش، وتقطيع الأوصال يحيلهم زمراً ومجموعات صغيرة بالكاد تتمكن من الدفاع عن نفسها ومواقعها، ويقطع أو يعقد طرق الإمداد التي بدونها تنخفض المعنويات والقدرات حتى تحين ساعة الصفر التي يقرّرها الجيش للحسم.

تركيا والسعودية تقدّمان مشهداً يحاول القول انّ شيئاً لم ينته بعد، ففي شمال سورية فشلت المسرحية الاستعراضية لنقل رفات سليمان شاه، ولم ينتج منها أيّ معنى يتخطى الاستعراض، فالعملية في منطقة تحت سيطرة «داعش» والدخول والخروج بذريعة دينية وإعلام مسبق للقنصلية السورية ولمدة ساعات، يعني أنها غير قابلة للتكرار، وغير ذات تأثير عسكري، وليست رسالة يمكن البناء عليها للمستقبل، سوى في فضح التردّد التركي بالتدخل.

بقي لتركيا ورقة تعطيل الحلّ في حلب، وإفشال مهمة المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، وهي تتوهّم انّ هذا يحسّن وضعها، بينما هو يحسّن وضع خصمها الذي تمثله الدولة السورية، التي تظهر مسهّلة للمهمة الأممية، بعدما نجحت في جعل إقفال الحدود التركية أمام السلاح والمسلحين جزءاً منها وصار التعطيل التركي دليلاً إضافياً في ملف الاتهام المتعدّد الأطراف الذي تواجهه تركيا بدعم الإرهاب.

السعودية تريد أن تمنح وضعها الضاغط في اليمن صفة القوة، وهو في الواقع مسقوف بخيار التفاوض مهما بالغت في نبرة منصور هادي عن اعتبار صنعاء عاصمة محتلة، لأنّ المهمّ في نهاية المطاف، بمن سيحرّر منصور هادي صنعاء؟ بالجيش السعودي أم التركي أم المصري؟ وكلّ منهم لما يكون قادراً على حرب سيخوضها حيث أولويته الأمنية، فليبيا أهمّ لمصر وسورية أهمّ لتركيا، والسعودية خبرت قوتها في وجه الحوثيين قبل أربع سنوات يوم تدخلت إيران تتوسط لانسحابهم من الأراضي السعودية أثناء حرب صعدة، وهم اليوم أقوى وأشدّ عزماً.

سقف الحركة الاستعراضية في اليمن، التمهيد للعودة إلى طاولة مفاوضات هذه المرة في مسقط بعدما صارت عدن وصنعاء مرفوضتين من اليمنيين بسبب الاستقطاب الجاري، وصار التفاوض محسوماً لصالح مجلس رئاسي جديد بعدما فقد منصور هادي صفة الوسيط والحكم وصار هو عنوان المواجهة.

تصعيد موقت بانتظار الاتفاق الإيراني الأميركي لتبدأ المنطقة، بتلقي التردّدات الإيجابية للمرحلة الجديدة.

«توب نيوز»

ماذا عندما يعلن الاتفاق؟

عندما كنت أقول و أكرر منذ سنتين ان الإتفاق الأميركي الإيراني هو التعبير الأدق عن موازين القوى وأن كل العربدة الأميركية ستنكشف عن عجز وشيخوخة في الإختبار الذي تمثله الحرب على سوريا كان كثيرون يعتبرون الكلام أحلام

ليس مهما إثبات صحة التوقع إلا من باب إثبات وضوح الرؤية لما سيحدث عندما يتمّ الإعلان عن الاتفاق.

الاتفاق ليس مجرّد تسليم بقدرة نووية لإيران بل هو تسليم بنظام إقليمي جديد فرض ولادة نظام دولي جديد.

في النظامين الجديدين واشنطن لم تعد وحيدة تصوغ السياسة في العالم، وخصوصاً في المنطقة.

صارت روسيا شريكاً بعد التسوية الأوكرانية في الساحة الدولية لها تاثير وتشكل حاجة في المنطقة.

صارت إيران قوة دولية وشراكتها الدولية محسومة في المنطقة.

القوة العظمى في المنطقة بين مربع مصر وتركيا والسعودية و«إسرائيل» هي إيران ومعها ترسم الخرائط الإقليمية.

السعودية وتركيا في مجموعة العشرين لكن إيران في مجموعة السبعة، أي الخمسة زائد واحد مع إيران.

بعد الإعلان عن الاتفاق خريطة جديدة للشرق الأوسط.

التعليق السياسي

تجديد أم إصلاح أم ثورة في الإسلام؟

■ زياد حافظ*

في خطاب لافت في كانون الأول 2014 في جامعة الأزهر دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى «ثورة» في الإسلام. تلتقي هذه الدعوة مع دعوات للعديد من المطالبين بتغيير ما في «الإسلام»، خصوصاً بعد أن عمّت أعمال «الدولة الإسلامية» في بلاد الشام والرافدين وفي الخارج الفضاء الإعلامي وما أعطت من صورة مشوّهة عن الإسلام في شكل وكأنه مقصود ومدروس. فالمسلم الذي يعيش في الغرب في شكل عام يُنظر إليه كإرهابي هاوٍ للقتل وصاحب «ثقافة الموت»، وأن الفكر الذي تحمله «الدولة الإسلامية» هو ما تؤمن به أكثرية المسلمين. طبعاً هذا غير صحيح ولكن قوّة الاندفاع الإعلامي طغت على يقين الموضوع. من جهة أخرى رافقت أعمال المجموعات المتطرّفة دعوات من قبل مثقّفين عربٍ ومسلمين يدعون فيها إلى قطيعة مع التراث كحلٍّ للخروج من المأزق الذي وقعت فيه المجتمعات العربية وكأن أقوال وأعمال المتطرّفين هدفها إيجاد تلك الدعوات!

ليست هذه الحالة من التطرّف الموجودة في بعض الأوساط الإسلامية جديدة في تاريخ الأمة. فقد شهدت الأمة موجات من التطرّف إثر تراجع الدولة المركزية أمام الغزوات الخارجية، من حملات الفرنج إلى غزوات المغول إلى انحطاط الحكم المركزي إلى الحقبة الاستعمارية في القرن التاسع عشر والعشرين. فظهرت دعوات هدفها شدّ العصب والعودة إلى الأصول. ليس هدفنا تبرير أي حركة تطرّف، بل العكس، فهي محاولة فقط لفهم تلك الظاهرة التي تنشب من حين إلى آخر. وهذه الظاهرة، أي ظاهرة «داعش»، التي اعتمدت ثقافة العنف كترويج لقوة مزعومة واصطناعية كما يفعل الغرب في شكل مبرمج ومدروس في أفلامه وصادراته «الثقافية»، مع بعض التبريرات المغرضة المبنية على اجتهادات خارج سياقها وفي كثيرها غير صحيحة. فهذه الظاهرة تعمل وكأن مهمتها خدمة الغرب والكيان الصهيوني وتشويه وتدمير الإسلام! وهذا ما لا يمكننا القبول به شكلاً ومضموناً لا من الناحية الأخلاقية والإنسانية ولا من الناحية الموضوعية ناهيك عن الناحية الشرعية.

كما أن هذه الأمة التي واجهت منذ اللحظات الأولى حملات عسكرية حاولت تكسيرها والقضاء عليها لكن قوة الدعوة الإسلامية والفكر الذي حملته جعلته ينتصر على أعدائها. فعلى رغم كل شيء أصبح عدد المسلمين يفوق المليار ونصف من البشر. ألم يسأل المشكّكون بالإسلام لماذا استمرّ الإسلام بالانتشار على رغم احتلال دار الإسلام من قوى الاستعمار لفترات طويلة، بل العكس زاد العدد فيهم!؟ والإجابة على ذلك بسيط: انتشر الإسلام في العالم وما زال لأنه دخل العقل والقلب مثل الريح العطر تماشياً مع الفطرة الإنسانية! ففي آخر المطاف فكل ما هو خارج عن الفطرة في الإسلام لن يدوم والاستعمار مثل التطرّف الذي يخلقه لن يدوم!

فلا يجب أن نخلط بين أسباب تراجع المجتمعات الإسلامية وبين الفكر الديني بغض النظر عن صواب بعض الطروحات أو عدمها بل إن أسباب التراجع تعود إلى أسباب موضوعية كتغيير في موازين القوى ولطبيعة حركة الحضارات التي تنمو وتزدهر ثم تتراجع. نتمنّى على القارئ إعادة قراءة العلاّمة ابن خلدون فهو عصري بكل معنى الكلمة للعصرنة! واللافت للنظر أن التراجع في القوة السياسية والاقتصادية والثقافية لم يرافقها تراجع في الدين بينما الحضارات الأخرى التي سبقت الحضارة العربية الإسلامية تراجعت ومعها كل مقوّماتها الفكرية والروحية. ألم تنهار الدولة الرومانية التي اعتنقت المسيحية ولكنها انهارت تحت ضربات البرابرة وتراجعت معها الكنيسة الكاثوليكية فازدهرت مذاهب مسيحية مناهضة للعقيدة المركزية للكنيسة الكاثوليكية كالآريوسية في غرب أوروبا وشمال أفريقيا مما سهل انتشار الدعوة الإسلامية فيها لما فيها تقارب معها في العديد من المعتقدات؟

بعض المسلمين المتغرّبين يعتبر أن الإسلام عائق للنمو وبخاصة النمو الرأس المالي. ويذهبون في دعم نظريتهم إلى الآيات القرآنية التي تحدّد توزيع الإرث وتساهم في تفتيته على الوارثين بينما في أوروبا كانت قاعدة البكرية هي التي تجمّع الإرث في يد بكرية الأولاد وتساهم في تنمية الثروة ورأس المال. كما أن التشريعات المنبثقة من الشريعة الإسلامية التي تحدّد طبيعة العلاقات التجارية بين الأطراف لم تتطوّر بما يكفي لتواكب التقدّم في العلاقات والتبادل التجاري. هذه الأطروحات المغرضة تحاول أن تضع اللوم على جوهر الدين وأن التطوّر الاقتصادي لا بد من أن ينفض عن كاهله العبء الديني. نعتقد أن هؤلاء لم يفهموا جوهر الإسلام. فالإسلام ليس معنياً بتنمية الثروة بمقدار ما هو معني بتوزيعها العادل. فآيات الإرث في القرآن الكريم تهدف إلى عدم إيجاد البنية التي تساهم في تمركز الثروة في يد القلّة بل لتوزيعها على مروحة واسعة من المستفيدين من الأقربين والجار وابن السبيل.

وهناك آيات تهدف إلى التنديد بالاكتناز وتدعو إلى الإنفاق سواء كزكاة أو عمل خير. فجوهر الزكاة هو التنمية وليس فقط الإحسان! وعلى المؤمن أن ينفق بعد ما أن أشبع حاجاته. فالآية الكريمة تقول: «ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو» والعفو هو كل ما يفوق الحاجة. أي يمكن القول إن القرآن أرسخ قاعدة الإنفاق في سبيل النمو منذ أربعة عشر قرناً! فقد كان سبّاقاً لنظرية جون مينارد كينز الذي لم يكتشف تلك القاعدة إلاّ في الثلاثينات من القرن الماضي! كل ذلك لم يمنع المسلمين من خلق حضارة ومعرفة وازدهار ما زال العالم حتى اليوم مستفيداً منها. ويبقى السؤال لماذا تراجع المسلمون؟ سؤال سبقنا فيه العديد من المفكّرين كالأمير شكيب أرسلان وما زلنا نبحث عن حلول نابعة من واقعنا وليست مستوردة! فاستيراد الحلول والأفكار من دون إخضاعها للتدقيق والتمحيص غير مفيد بل مدمّر كنظرية «الديمقراطية» في مجتمعات فئوية ريعية مثلاً!

إذاً، ليس الدين عائقاً في وجه النمو والتنمية بل العكس وإلاّ لما كانت حضارة وازدهار على مدى القرون. والتركيز على العدالة في توزيع الثروة دلالة على الوعي الاجتماعي المفقود في الحضارة الغربية الحديثة حيث أُجبرت الدولة الحديثة على تقديم الخدمات الاجتماعية لأن لو تركت الأمور لخاطر الفعّاليات الاقتصادية والسياسية لزاد التناقض بين مكوّنات المجتمع. والدعوات الحديثة عند المحافظين في الغرب لتفكيك دولة الرعاية على قاعدة حجج واهية ليست إلاّ نتيجة عن ثقافة الجشع تحت راية «الحرّية» للفرد. على كل حال هذا موضوع يحتاج إلى بحث معمّق ولكن أشرنا إليه من باب التأكيد أن النموذج الغربي ليس بالضرورة ذلك الحل المثالي أو الناجع لمجتمعاتنا. فالنموذج الغربي يعاني من مشاكل بنيوية وأخلاقية من الصعب أن يخرج منها بسهولة.

فإذا كان الإسلام غير مسؤول عن التخلّف الاقتصادي فعمّ هو مسؤول؟ يعتقد العديد من المثقّفين المتغرّبين أن الإسلام مرتبط بثقافة العنف ويستندون بذلك إلى ما يقوله المتطرّفون. وهذه مفارقة مأسوية حيث المتشدّقون بالحداثة يلجأون إلى بعض الكتابات والاجتهادات التي لا تشكل أي نوع من الإجماع عند المسلمين. فتعميم بعض الأحكام والاجتهادات المغرضة على الدين كله أكثر من مغالطة بل افتراء. ففي هذا السياق هناك آيات قرآنية تسمح بالقتال ولكن تحت حجة الدفاع عن النفس ورد الاعتداء وقتال الأعداء بمثل ما يقاتلون المسلمين! لا يسمح القرآن مطلقاً بالاعتداء على الآخرين ولا التنكيل بالأسير. فإذا تمّ تحريف بعض الآيات فهذا لا يعني أن الدين مصاب جزئياً أو بكامله وأن الدعوة لتغيير ما بسبب «العنف» لا جدوى لها لأن موضوعها لا يستلزم ذلك. فهل يريد المثقّفون المتغرّبون نزع مقوّمات الدفاع في الإسلام؟

نلفت النظر هنا إلى دراسة أعدتها مؤسسة راند كوربوريشن عام 2004 وحرّرتها شيرل بينار، وهي زوجة زلمان خليل زاد أحد قادة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة. جاء في هذه الدراسة حول كيفية التعامل مع القوى الإسلامية ووضعت استراتيجية متعدّدة الأبعاد هدفها «خلع مخالب» الإسلام. فهل هو ذلك هدف المثقفين المتغرّبين؟

لم يسأل المتغرّبون لماذا صدى الدعوات التي يصنّفونها «أصولية» أو «متطرّفة» كبير عند شرائح واسعة من المسلمين؟ لماذا لا يعتبرون تلك الدعوات تعبيراً عن إحباط وشعور بالاستهداف والتهميش؟ هذا لا يعني الموافقة على أساليب التعبير عن الإحباط والتهميش ولكن علينا واجب فهم والبحث عن الأسباب؟ من جهة أخرى لماذا يتجاهل المتغرّبون دور المال النفطي في تغذية وترويج تلك الأفكار المشوّهة ونسبها إلى «إسلام صحيح» إن لم يكن «الإسلام الصحيح الوحيد» عندهم؟ المسلمون في شكل عام وبعض المسلمين المتنفّذين في شكل خاص مسؤولون عما يتمّ من تحريف للنصوص. ألم يحذّر القرآن الكريم في آية كريمة الذين يحرّفون ما أنزل إليهم؟: «فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون» (البقرة 79).

يبقى الهاجس الكبير عند المتغرّبين وهو فقه المرأة الذي يقيّمونه بما يحدث في الغرب. والسؤال البديهي هو مشروعية تلك المقاربة مع الغرب وهل النموذج الغربي هو المطلوب؟ ولكن نعتبر أن فقه المرأة بحاجة إلى مراجعة وفقاً لقراءات عصرية للنص القرآني وللحديث. فطبيعة المجتمعات العصرية مختلفة عن المجتمعات في القرون الماضية، منها إمكانية المرأة إعالة نفسها. فاستقلال المرأة اقتصادياً يزعج العديد فيعتبرونه تهديداً للقوّامة الذكورية التي نعتبر التفسيرات لها المروّجة بحاجة إلى إعادة النظر. ليس هنا المجال للخوض في سجال فقهي وفكري بل نشير أن هناك العديد من الباحثين المسلمين تطرّقوا إلى ذلك الموضوع وحاولوا إيجاد الحلول التي تتناسب مع جوهر العقيدة ومقتضيات العصر. لكن نطرح سؤالاً نعتبره جوهرياً: هل من الممكن إعادة النظر في فقه المرآة من دون المسّ بالهيكلية العامة للأحكام؟ وهل يمكن إحداث مراجعة أو تغيير «الا كارت» أي في شكل انتقائي؟ هذه من بعض المعضلات ولا نعتقد أن «القطيعة الكاملة» هي الحل؟ فالقطيعة هي نوع من الهروب من مواجهة المعضلات وتدّل عن كسل فكري هروباً من مسؤولية المواجهة وبالتالي عن انحطاط أخلاقي.

على كل حال نسأل الذين يدعون إلى «مراجعة» أو «إصلاح» أو «ثورة» في الإسلام أن يحدّدوا ماذا يقصدون ولا يكتفون بعناوين فضفاضة لا تعني شيئاً. لم نجد في معظم الأدبيات التي تتناول موضوع «المراجعة» أو «الإصلاح» أو «الثورة» ما يمكن مناقشته. فترداد أقوال عن المزيد من «الحرّية» أو «تمكين المرأة» لا تسمن ولا تغني عن جوع لأن النص الديني يحفظ حرّية الإنسان وإلاّ كيف يتم التكليف من دون الحرّية. كما أنه يصون حقوق المرأة وفقاً لقراءات معاصرة يمكن اعتمادها. أما عن العنف فلماذا لا يتكلّمون عن العنف الموجود في العهد القديم وبخاصة سفر اللاويين؟ وكيف لا يتكلّمون في العهد الجديد في كتاب «تجلّي نهاية العالم» عن ضرورة مقاومة الوحش الذي سيحاول القضاء على البشرية في معركة ارم جدون؟ وماذا عن بعض المتطرّفين الذين يعتبرون ذلك الوحش هو القرآن الكريم؟ ولماذا لا يتكّلمون عن محاكم التفتيش في عصر النهضة الأوروبية واستعباد الأفارقة بحجة أنهم أحفاد حام المغضوب عليه وابن سيدّنا نوح؟ ولماذا لا يتألمون عن الملايين الذي قتلهم الاحتلال الأميركي للعراق ولا عن قتل الفلسطينيين على يد الصهاينة؟ من أدخل الإرهاب إلى المنطقة سوى العصابات الصهيونية؟ فالكيان الصهيوني مدين بوجوده إلى الإرهاب ولا ينتعش إلاّ بالإرهاب!

وهل غابت العنصرية في الغرب؟ كما هل تجاوز الغرب الدين في دعواته «العلمانية»؟ فلماذا تم رفض دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سواء الانتماء التركي للإسلام؟ ولماذا يكتب على الدولار الأميركي: توكّلنا على الله» بينما ينصّ الدستور الأميركي على فصل الكنيسة عن الدولة؟ فعن أي «علمانية» يتكلّمون؟ فلماذا يصرّون على إجراء «مراجعة» أو «إصلاح» أو «ثورة» في الإسلام بينما ما زالوا مكبّلين بكبائر أخلاقية واجتماعية؟

وأخيراً نقول للذين يدعون إلى «ثورة» في الإسلام هل تريدون تدمير المجتمعات الإسلامية عبر حروب أهلية كما جرى في الغرب في القرن السادس والسابع عشر؟ هل قتل المسلمين هو ثمن «المراجعة» أو «الإصلاح» أو «الثورة»؟ لذلك نتمنّى على الذين يدعون إلى «مراجعة» أو «إصلاح» أو «ثورة» في الإسلام أن يكونوا أكثر دقة ومعرفة بالدين وبخاصة بالقرآن الكريم بدلاً من ترويج أفكار جاءت من الغرب لتدمّر مجتمعاتنا وثقافتنا.

---

*أمين عام المنتدى القومي العربي

هل التعتيم على ما يحصل في ريف الحسكة الغربي خطأ أم سياسة؟

■ جودي يعقوب

منذ ما يقارب الأربع سنوات، يعاني كياننا الشامي، بشرائحه كافة، من المجموعات الإرهابية المسلحة وخصوصاً «جبهة النصرة» وما يُسمّى دولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، الذي ارتكب على امتداد الكيان، وبحسب الإحصاءات، مجازر وجرائم بدعم من الدول المسؤولة عن سفك الدم السوري، وصلت حصيلتها إلى أكثر من مئة ألف قتيل، بالإضافة إلى تخريب ما يقارب السبعين في المئة من البنية التحتية في بعض المحافظات. ورغم كلّ ذلك، ما زلنا نطلق على هذه الحرب الكونية اسم (أزمة)، لأننا شعب واثق من قدرته على تخطي هذه المرحلة ليعود أقوى ممّا كان عليه من قبل، ولكن علينا أن لا ننسى أننا الآن في حالة حرب، وفي الحرب نحتاج إلى حكومة وديبلوماسية واقتصاد الحرب، وإلى رجال حقيقيين يقومون بإدارة هذه الحرب، والأهمّ من هذا كله أننا في حاجة إلى إعلام حرب، لأنّ الإعلام هو الذي يفضح ويصحّح، وإذا كان الإعلام مغيّباً ستكون الحقيقة ضائعة، وبالرغم من تطوّر إعلامنا السوري في شكل ملحوظ خلال سنوات هذه الأزمة، إلا أنّ قوة السلطة الرابعة ما زالت ضعيفة ومفقودة، وهي لا تقوم بدورها وصلاحياتها في شكل كامل حتى اليوم.

فمنذ أن بدأت أعمال العنف والأسر في قرى ريف الحسكة الغربي والتي ذهب ضحيتها العديد من أبرياء الطائفة الآشورية، تجاهل إعلامنا هذه الجرائم وعمليات الخطف التي وقعت بعد استيلاء عناصر «داعش» على قرى «تل شاميرام»، و«تل رمّان»، و«تل نصري»، و«الأغيبش»، و«توما يلدا»، و«الحاووز»، و«تل طلعة»، و«تل طال»، و«تل هرمز»، واقتحامهم منازل المدنيين و خطفهم عدداً كبيراً منهم و احتجازهم كرهائن، حيث قاموا أيضاً بإحراق كنيسة «قبر شامية» التاريخية التي تبعد عن «تل تمر» 10 كلم، والتي تعدّ من أقدم الكنائس في سورية، فدمّروا جزءاً منها وقاموا بنشر العديد من التسجيلات والصور لجرائم القتل والتخريب التي قاموا بها أثناء هجومهم على القرى الآمنة، في حين لم تبق وسيلة إعلام مرئية أو مسموعة أو مكتوبة، إلا وسلطت الضوء على عملية خطف الإرهابيين 90 أشورياً من قريتين من قرى نهر الخابور من دون أن يعرف مصيرهم، ويخشى أن يلقى الأشوريون في محافظة الحسكة المصير نفسه الذي لقيته الطائفة الأيزيدية في جبل سنجار في العراق الصيف الماضي، وقد قام تنظيم «داعش» مؤخراً بمصادرة ممتلكات الأشوريين الذين خُيِّروا بين إشهار إسلامهم أو الموت، فاضطر أكثر من 3000 أشوري إلى الفرار إلى مركز مدينة الحسكة أو إلى القامشلي حيث لجأوا إلى الكنائس للاحتماء بها من مسلحي هذا التنظيم الإرهابي، مع العلم أنّ عدد الأشوريين في سورية يبلغ نحو 30 ألفاً، يتحدر معظمهم من قرى «الخابور» الواقعة في محيط «تل تمر»، ولم يعد خافياً على أحد أنّ ما حدث ويحدث في ريف الحسكة الغربي على مرأى و مسمع العالم بأسره هدفه تهجير أبناء الوطن عبر ارتكاب الجرائم في حقهم وهذا لم ولن يحدث أبداً، فرجال القرى وشبابها ونساؤها يسطرون اليوم أروع ملاحم الصمود أمام مجرمي العصر الذين قتلوا الأبرياء و دمّروا المقدسات الدينية والمعالم التاريخية والمنازل، وهذه الممارسات ليست مستغربة أو مستهجنة، فنحن الآن نعيش في عالم تحكمه الجاهلية والشريعة المبنية على أساس القتل والكره وتكفير الآخرين باسم الدين، ومهما يتعالى شأن هؤلاء الظلاميين، فطالما أنهم لا يحكمون بالعقل فهم سيبقون أبناء جهل عمره 1400 سنة، وفوق هذا كله لم يقم إعلامنا باستغلال هذا الحدث لإدانة المرتزقة الدمويين من عناصر «داعش» والميليشيات الأخرى ومن ساندها من «إسرائيليي» الداخل.

لذا يجب علينا تسليط الضوء على تلك الجرائم من باب أنّها استهدفت مواطنين سوريين من قبل «داعش»، واستغلالها لتكون دليلاً قاطعاً من شأنه أن يحرج العالم أجمع، وخاصة الذين ما زالوا يصرّون على أنّ ما يجري في كياننا الشامي هو ثورة وليست حرباً إقليمية.

فمن هم أصحاب قرار التعتيم على تلك الجرائم؟ ولماذا تجاهل إعلامنا المقاوم ما يحصل في قرى ريف الحسكة الغربي وهو الذي استطاع بإمكانياته المتواضعة وجهود أعضائه وتضحياتهم أن يوصل حقيقة ما يجري في الشام إلى العالم كله، رغم الضغوط والعراقيل المتعمّدة التي وضعت في سبيله؟ وهل صحيح ما يُشاع بأنّ إعلامنا تجاهل هذا الأمر لأنه لا يريد إيقاظ فتنة طائفية ؟ أم أنن وقعنا ضحية الطائفية الوهابية الإرهابية، فلم نعد نتجرأ أن نتكلم عن شهدائنا أو مخطوفينا، فقط لأنهم ينتمون إلى الطائفة الأشورية أو إلى أي طائفة أخرى على اعتبار أنّ النظام هو حامي الأقليات فقط كما يشيعون؟ ألا يدرك إعلامنا أنه أدخلنا في حرب جاهلية عندما عتم الحقيقة وترك المجال مفتوحاً للإعلام المعادي لفبركة ما يشاء من أكاذيب وأضاليل؟ أليس شهداء ومخطوفو الحسكة سوريين أيضاً وعلينا تسليط الضوء على معاناتهم أسوة بأشقائهم من المحافظات الأخرى الذين ارتكبت في حقهم مثل هذه الفظائع؟ ألا يدرك القيمون على الإعلام أنّهم يثيرون الفتنة عندما يتجاهلون، متعمدين، مثل هذه الجرائم بحجة الطائفية؟ ففي النهاية هؤلاء الشهداء هم شهداء الوطن ونحن نفتخر بهم ونتشرف بشهادتهم على اختلاف طوائفهم و مذاهبهم و مشاربهم، لأنهم قدموا أنفسهم قرباناً على مذبح الوحدة الوطنية، وقد استشهدوا لتحيا سورية، ولكن حين يميز الإعلام بين الطوائف لن نكون حينها قادرين على درء فتن ستؤدي إلى زيادة الاحتقان الطائفي، وكأننا نسينا أو تناسينا أنّ الهدف من وراء هذه الجرائم هو تطهير كياننا الشامي دينياً وعرقياً ومذهبياً، وقتل كلّ من يرفض الأفكار المتطرفة للتنظيمات الإرهابية.

عندما يحارب الوطن بسلاح الطائفية، فليس من المجدي إخفاء الأمر إعلامياً، ألا تعرفون يا أصحاب قرار التعتيم على الجرائم والمذابح بحجج غير مفهومة وغير مقنعة، أنّ أهم الأساليب الحديثة في علاج السرطان تتطلب معرفة المريض بحقيقة مرضه ؟ ألم تتعلموا من تاريخنا العظيم أنّ الشعب السوري المؤلف من 19 طائفة، لم تستطع مؤامرات الفرنسيين و مجازر العثمانيين والمماليك ومن قبلهم تفتيت لحمته؟ ألم تدركوا بعد أنّ انتصارنا في المعركة الإعلامية يوازي انتصارنا في المعارك العسكرية؟

لم يتوقف الأمر هنا، فالإعلام السوري لم يسكت وهو يمارس التعتيم من خلال عدم الإشارة إلى ما جرى من جرائم في قرى ريف الحسكة فقط، حتى أنه لم يتطرق إلى المجازر التي حدثت منذ ما يقارب السنة في منطقة رأس العين في محافظة الحسكة حيث قتلت عائلات بأكملها، وعلينا ألا ننسى أيضاً المجازر والمذابح وعمليات الخطف التي حصلت في ريف اللاذقية الشمالي، على محور منطقة السلمى، جراء هجوم عناصر من «جبهة النصرة» على عدد من القرى القريبة من المنطقة وارتكابهم أفظع جرائم التطهير العرقي والديني، فيما يسمى معركة تحرير الساحل من قبل الإرهابيين المجاهدين في سبيل حوريات العرعور والقرضاوي، والذين قتلوا بدم بارد مئات الأبرياء من أطفال و نساء وشيوخ ورجال وشباب، حتى الأجنّة والحوامل لم يسلموا منهم، عدا عن الخطف الذي جرى في حقّ الأطفال و اقتيادهم إلى تركيا، وقد قالت المستشارة السياسية والإعلامية للرئاسة السورية بثينة شعبان في مقابلة مع «سكاي نيوز» بعد الربط بين ما حصل في الغوطة ومجازر اللاذقية آنذاك «إنّ الحكومة السورية ليست مسؤولة عن اعتداءات 21 آب التي ذهب ضحيتها 1400 شخصاً، بحسب التقديرات الأميركية، بل المعارضة التي قامت بخطف الأطفال والرجال من قرى اللاذقية وأحضرتهم إلى الغوطة وقامت بوضعهم في مكان واحد واستخدمت ضدّهم الأسلحة الكيماوية «.

فإذا قلنا إنّ تهميش السوريين في الساحل، حتى باتوا في عداد المنسيين وكأنهم لم يكونوا أكثر من مجرد وقود للحرب، كان عن قصد بحجة الطائفية والصراع الطائفي، لأنّ الطائفة العلوية محسوبة على النظام الحاكم، فعلى من حُسب سكان رأس العين؟ وعلى من سيحسب سكان قرى ريف الحسكة الغربي اليوم؟

من واجبنا كإعلاميين، تسليط الضوء على كلّ المجازر المرتكبة في حقّ كل السوريين منذ بداية الأزمة وحتى اليوم من دون استثناء، ومن أبسط حقوق ضحايا هذه المجازر الجماعية أن نعدل فيما بينهم أسوة بباقي أبناء هذا الوطن وأن نسلط الضوء على ما جرى في حقهم من جرائم يندى لها جبين الإنسانية. أليس الإعلام الوطني السوري صوت جميع السوريين، على اختلاف مذاهبهم و طوائفهم، وخصوصاً في هذه الظروف القاسية التي يمرّ بها هذا الشعب الصابر الصامد؟

صحيح أنّ سورية نقية بشعبها منذ التاريخ، ولكن علينا أن لا ننسى أنّ هذا النقاء فيه من الشوائب ما يجب علينا تنقيته، فلا يجب أن نؤجل محاسبة الفاسدين إلى ما بعد انفراج الأزمة وخاصة أصحاب قرار التعتيم على تلك المذابح التي حصلت في كياننا الشامي العظيم، لأنّ محاسبتهم هي جزء من عملية الدفاع عن نقاوة وطننا ولحمته الوطنية، وعلينا أن نعمل أيضاً على توجيه إعلامنا الوطني إلى مسارات أخرى تلائم المرحلة القادمة لتصبح سورية أنقى وأطهر مما كانت عليه، فبالإعلام الحر تحيا سورية.

الرحمة لشهداء الوطن، والخلود لطائفة السوريين جميعاً… «سورية».